

البيئة الاستثمارية في العراق وتقييم مخاطر الاستثمار

أ.د أحمد عمر الراوي

كلية المنصور الجامعة

المقدمة:

ظل الاقتصاد العراقي على مدى اربع عقود يعاني من أزمات خانقة، تمثلت في اختلال هياكله القطاعية الحقيقية او المالية. نتيجة لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق من حروب وحصار واحتلال وارهاب، مما أنعكس سلبا على رشادة رسم السياسات الاقتصادية وتقلبها وتذبذبها حسب الظروف السياسية والامنية، مما حال الاعتماد على اسس صحيحة لبناء الاقتصاد العراقي، مما أثر ذلك في حركة التنمية وحركة الاستثمار بأنواعه. فضلا عن استنزاف الموارد المالية المتحققة من صادرات النفط في تمويل النفقات العسكرية والامنية دون ان تكون لتلك الموارد أي دور ايجابي في تمويل المشروعات الاستثمارية. كما انعكست تلك الظروف على طبيعة البيئة الاستثمارية التي تأثرت كثيرا بالوضع الامني والسياسي وعدم الاستقرار. وأصبح العراق يعاني من مشاكل بنيوية في هيكل اقتصاده نتيجة قصور الاستثمار المحلي الحكومي في حركة التنمية الذي ضيع بسبب تفشي الفساد الاداري والمالي أموالا كثيرة تجاوزت أكثر من ٢٥٠ مليار دولار خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٦. ومن ناحية اخرى ادى الوضع الامني المرتبك وعدم الاستقرار وانتشار المجاميع المسلحة على وضعية الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي، وأصبحت البيئة الاستثمارية في العراق طاردة لرأس المال الخاص المحلي، ومُنفرة للرأس المال الاجنبي.

ولأهمية البيئة الاستثمارية بكونها تمثل الحاضنة الرئيسية لجميع انواع الاستثمارات المحلية والاجنبية، والتي تلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم الاستثمارات والتشجيع عليه، جاء بحثنا ليعلم الضوء على طبيعة بيئة الاستثمار والتحديات ومخاطر المناخ الاستثماري في العراق، أملا في طرح الرؤى

والتصورات لتصحيح الوضع وجعله بيئة مناسبة ومشجعة على جذب الاستثمارات
لا سيما الخارجية منها.

مشكلة البحث

البيئة الاستثمارية في العراق بيئة لا زالت غير قادرة على جذب الاستثمارات
لأسباب كثيرة تتعلق بعضها بعدم الاستقرار الأمني وتفاشي الفساد الإداري وتردي
البنية التحتية لا سيما في مجال الطاقة والنقل والخدمات المصرفية. مما انعكس على
حجم الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية ، نتيجة المخاطر المتعلقة بمناخ
الاستثمار. وجاء البحث ليحلل تلك البيئة وفق المؤشرات المعتمدة دولياً، لمعرفة ما
حققه العراق من بيئة استثمارية ناجحة.

هدف البحث

يحاول البحث تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق وتأثيرات مخاطر
الاستثمار في حركة الاستثمار في الاقتصاد العراقي، والوقوف على مستويات تلك
المخاطر مع بيان موقف العراق منها وفق مؤشرات المنظمات الدولية المتخصصة،
بغية اقتراح الرؤى والتصورات حول الاجراءات المطلوبة لتصحيح المناخ
الاستثماري بهدف جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية .

المبحث الاول : الاطار التنظيمي والمفاهيمي

أولاً: مفهوم الاستثمار:

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في أي اقتصاد من خلال دوره في تفعيل الهياكل
الاقتصادية، ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد (الادخار،
الاستهلاك، التوظيف، الناتج... الخ) كما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في
تصحيح بنية الاقتصاد الوطني لصالح التوازنات الهيكلية. وكما يعد احد دعائم
التنمية المستدامة لما يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية ولعلاقته
الاجابية مع النمو الاقتصادي^(١).

ويعرف الاستثمار (Investment) على انه (عملية تكوين وتراكم رأس
المال)، كما عرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية –
اجتماعية – ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية او
تجديدها او تعويض رأس المال القديم بمعنى ان الاستثمار هو بمثابة تحويل رأس
المال من شكله الأصلي النقدي الى الإنتاجي او الخدمي. وعليه فأن

مجالات الاستثمار تتسع لتشمل نواحي الحياة الاجتماعية جميعها وليس المجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط^(٢). وقد عرف قانون الاستثمار العراقي ١٣ (لسنة ٢٠٠٦) الاستثمار بأنه توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد. وبموجب ما سبق يتضح ان الاستثمار هو توظيف أموال المدخرات لدى الأفراد، والشركات أو ما تخصصه الحكومات والمنظمات في أصول مختلفة الهدف منها الحصول على موارد إضافية أوفي خدمات عامة. وتتباين مجالات وانواع الاستثمار بحسب طبيعة النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله ضمن احد القطاعات الاقتصادية. ويتوزع الاستثمار الى^(٣):

- من حيث طبيعة أصول المستثمر وهما، الاستثمارات المحلية investment Local والاستثمارات الأجنبية investment Foreign

- من حيث نوعية الاستثمار، والذي ينقسم بين الاستثمار في القطاع الحقيقي، او الاقتصادي Investment Economic Real والمتمثل بحيازة أصل حقيقي له قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي. والنوع الثاني هو الاستثمار في القطاع المالي Investment Financial والمتمثل بحيازة أصل مالي غير حقيقي لا يساهم في زيادة الدخل القومي.

- من حيث البعد الزمني للاستثمار، والذي يستخدم في تحديد العمر الاستثماري للمشروع والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر، وبموجبه تصنف الاستثمارات الى قصيرة ومتوسطة وطويلة

ثانياً: البيئة الاستثمارية.. المفهوم:

البيئة الاستثمارية هي البيئة التي تتوفر فيها الظروف المناسبة لتحقيق الاستثمار، والتي تتيح للمستثمرين ورجال الاعمال امكانية استثمار اموالهم في افضل فرصة استثمارية. وعليه فإن البيئة الاستثمارية تعتبر العامل الاساسي لتطور المجتمع لأنها تهيأ عوامل النجاح للاستثمار، مما يساعد في الحد من حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية. وينطوي مفهوم البيئة الاستثمارية على العديد من المقومات التي يتطلب توافرها في البلد المضيف للاستثمار في مقدمتها توفر الموارد الطبيعية، الاستقرار السياسي والامني، الاطر التشريعية المنظمة والداعمة للاستثمار، السياسات الاقتصادية المشجعة للاستثمار وتوفير البنية التحتية من طاقة ومواصلات واتصالات ونظام مؤسسي اداري ومالي شفاف ومرن، فضلاً عن توفر الموارد البشرية المدربة والمؤهلة^(٤).

وقد شاع مؤخراً استخدام مصطلح المناخ الاستثماري الذي يعبر عن منظومة متكاملة تتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية، التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في نجاح الاستثمار. وكلما كانت البيئة الاستثمارية متكاملة العناصر والمقومات كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار والعكس ستكون طاردة له.

ثالثاً: مقومات البيئة الاستثمارية:-

لا يمكن للبيئة الاستثمارية ان تكون مناسبة وجاذبة للاستثمار دون مقومات وتعتمد هذه المقومات على السياسة الحكومية، فالحكومة هي صاحبة القرار وهي تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية ولذلك فأن من ابرز المقومات التي يجب ان تكون موجودة هي^(٥):

١. الاستقرار الامني:

يعد عدم الاستقرار الامني من ابرز العوامل الطاردة للاستثمار في الدولة التي لا يتوفر فيها الاستقرار الامني، وهذا ما يتضح من التجربة العراقية، التي ادت فيها ظروف عدم الاستقرار الى هروب رؤوس الاموال العراقية خارج العراق حيث تستثمر في دول الجوار، لا سيما خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

٢. التشريعات المنظمة للاستثمار:

تعد القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم الاستثمار من المقومات الرئيسية لخلق مناخ استثماري جاذب، من خلال ما تمثله هذه التشريعات من ثقة المستثمر بالبلد المضيف للاستثمار والاطمئنان على سلامة رأس ماله ونجاح استثماره في تحقيق العوائد .

٣- السياسات الاقتصادية:

للسياسات الاقتصادية دور اساسي ومهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار منها:

- السياسة الضريبية: يسعى كل مستثمر ورجل اعمال الى تحقيق الارباح من الاستثمار وتعد الضريبة المفروضة على المشاريع الاستثمارية عاملاً محدداً لحركة الاستثمار، وعليه فان التشريعات الضريبية المشجعة ستكون دافعا قويا لتوجه الاستثمار في البلد الذي يعتمد سياسات ضريبية مشجعة ومرنة ، وان تكون السياسة الضريبية موجهة للاستثمار حسب احتياجات البلد لتنمية قطاعاته الاقتصادية

والخدمية. وهنا تكن الضريبة متناسبة مع أهداف تحقيق التنمية وتوجيه الاستثمار نحو تلك الاهداف باستخدام الاعفاءات الضريبية لفترات محددة او تقليل نسبها على استثمارات ذات اولوية للمجتمع.

- السياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم ، معدل الفائدة .. الخ وكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تعتبر كلفة على رأس المال المستثمر.

- السياسة التجارية : كلما كانت السياسة التجارية في البلد المضيف للاستثمار منفتحة على العلاقات التجارية الخارجية كلما كانت مؤشرا على الانفتاح الاقتصادي للبلد مما يعزز من عوامل جذب الاستثمار.

٤. وجود مدخرات وطنية:

يتطلب الاستثمار المحلي وجود مدخرات وطنية، وهي فوائض الدخل المنفق على الاستهلاك، او اقتطاع جزء من الدخل والاحتفاظ به كادخارات من اجل استثماره مستقبلاً. وهنا يتطلب ان يكون هناك وعي لدى المواطنين لاستثمار ما تم ادخاره في الاستثمارات الحقيقية أو في الاستثمارات المالية. مما تشكل هذه المدخرات رؤوس اموال يمكن اقتراضها من قبل المستثمرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية او خدمية ٥. وجود شبكات اتصالات متطورة تسمح وتساعد على الاتصال مع مختلف الاسواق الاقليمية والعالمية لتبادل المعلومات وربما البيانات المساعدة في استخدامها للدراسات التحليلية.

٦. يجب ان تتسم البيئة الاستثمارية خلوها من الجماعات الضاغطة أو المتدخلة في القرار السياسي والاقتصادي كالقوى السياسية والدينية والعشائرية، اذ ان وجود مثل هذه الجماعات وممارستها الضغط على مشروعات الاستثمار سيؤدي الى عرقلة انجاح المشاريع الاستثمارية وهروب المستثمرين خارج البلد.

٧. وجود اسواق مالية كفوءة تسهل عملية تداول الاوراق المالية (الاسهم والسندات). وتساهم في انتقال رؤوس الاموال.

٨. وجود فرص استثمارية يمكن الاستثمار فيها حسب رغبة المستثمر في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع وجود اسواق قادرة على تصريف السلع والخدمات من خلال وجود مواطنين لديهم القدرة الشرائية.

المبحث الثاني: البيئة الاستثمارية في العراق

تشير الوقائع على أن الاقتصاد العراق يتسم بكونه اقتصاد أحادي الجانب يشكل فيه قطاع النفط المورد الرئيسي للنفقات العامة للدولة والتي يساهم بأكثر من ٩٠% فيها. مما أدى الى تراجع القطاعات الاقتصادية الاخرى لا سيما القطاع الزراعي والصناعي الذي انحسر فيه الاستثمار لتراجع مساهمة القطاعين بما لا تتجاوز ٥% في الناتج الاجمالي المحلي. ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها ظروف عدم الاستقرار وضعف السياسات الاقتصادية وعدم قدرة القطاع الخاص على المساهمة في حركة الاستثمار، إذ اقتصر الاستثمار على المنهاج الاستثماري للموازنات الحكومية التي ضيعه انتشار الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام وقوض هذا الفساد أية مساهمة للمبالغ الكبيرة التي ترصد سنويا في الموازنات العامة والتي لا تقل ٢٠% من حجم الموازنة العامة للدولة، في حركة التنمية. أما بالنسبة للاستثمار الاجنبي فقد اقتصر على قطاع النفط من خلال التراخيص التي وقعتها الحكومة العراقية مع عدد من الشركات العالمية، أما بالنسبة للقطاعات فكانت حركة الاستثمار ضعيفة تكاد لا تذكر نتيجة لبيئة الاستثمار غير الملائمة^(٦).

أولاً: مؤشرات التقييم :

للقوف على طبيعة البيئة الاستثمارية في العراق، وما حقته من مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار، سيتم التعرف على عدد من المؤشرات التقييمية التي نشرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها للعام ٢٠٢٢، التي اعتمدت على تحليل نحو ١٠٠ مؤشرا اصدرتها نحو ٢٠ جهة دولية عن ما حقته الدول من مناخ استثماري لتشجيع الاستثمار. وتتضمن هذه المؤشرات المجموعات الآتية^(٧):

(أ) مجموعة مؤشرات التقييمات الائتمانية السيادية: وهي مجموعة من المؤشرات التي تعكس الوضع السياسي فضلا عن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتشغيلية والتمويلية، التي تشير الى قدرة الدولة بالتزاماتها الائتمانية في الوقت المحدد وبالكامل، أي انها تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها والتزاماتها المالية. وهو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الاسواق والمستثمرين رؤيتهم لمستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. ويعد ذلك أمراً ضرورياً للدول وخصوصا النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الاسواق المالية

الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار.

ب) مجموعة مؤشرات الاداء الاقتصادي: تم التركيز في هذا الجزء على وضع الدول في أهم المؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار وتتضمن

- مؤشرات الوضع الاقتصادي الداخلي: تتضمن معدل نمو الناتج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلي التضخم والبطالة وعدد السكان، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج.
- مؤشرات الوضع الاقتصادي الخارجي، يتضمن رصيد الحساب الجاري ونسبته للناتج، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي، وصافي الاقراض الى الناتج وإجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل القومي.

ج) مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية ، حيث يغطي هذا الجزء المؤشرات المؤسسية التي تعكس وضع الدولة في المؤشرات الرئيسية للبيئة التشريعية والتنظيمية وأبرزها ما يلي :

- مؤشر الحوكمة العالمي: لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد من خلال ٦ أبعاد هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.
- مؤشر بيئة أداء الاعمال: وتعكس مدى سهولة ممارسة أنشطة العمال ، عبر ١٠ مؤشرات فرعية لرصد الاجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لبدء المشروع والتعامل مع تصاريح البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان بجانب حماية المستثمرين ودفع الضرائب وإنفاذ العقود والتعامل مع حالات الاعسار والتجارة عبر الحدود
- مؤشر الحريات الاقتصادية: لقياس وتقييم مدى حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال ١٢ مؤشرا فرعيا تعكس وضع الدولة في ٤ أبعاد رئيسية هي: سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية وافتتاح السوق.

هـ) مجموعة مؤشرات عناصر الانتاج، تتضمن عناصر الانتاج أربعة مكونات رئيسية هني العمل والارض ورأس المال والتنظيم بجانب عناصر التكنولوجيا

والبحث والتطوير وغيرها، ويتضمن هذا الجزء إلقاء الضوء على أهم المؤشرات المركبة التي توضح وضع الدولة في عناصر الانتاج المختلفة على النحو التالي :

- مؤشر الموارد الطبيعية: يرصد حصة إيرادات النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات لنتاج كل دولة
- مؤشر القدرات الانتاجية: هو مزيج متعدد الابعاد لقياس قدرة الدولة الانتاجية وكيفية تحسينها، من خلال رصد عناصر الانتاج مثل رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- مؤشر ريادة الاعمال: يرصد مجموعة مهمة ومتنوعة من عناصر الانتاج تضم ٦ مكونات رئيسية هي (الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاز إلى رأس المال)
- مؤشر الطاقة العالمي: يقيس قدرة الدولة على توفير الطاقة المستدامة من خلال ٣ أبعاد تتمثل في أمن الطاقة والمساواة والاستدامة البيئية
- مؤشر التنمية المستدامة: يقيس التقدم المحرز الذي حققته الدولة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ثانيا: تقييم البيئة الاستثمارية في العراق:

(١) مؤشرات تقييم الائتمان السيادي:

لقد تم توزيع قدرة الدولة من الحد من المخاطر الاستثمارية، وتنفيذ التزاماتها المالية وتسديد ديونها في وقتها الى المؤشرات الاتية:

جدول (١) يوضح مؤشرات التقييم الاستثماري السيادي

مؤشر التقييم	مستوى المخاطر الاستثمارية
AAA	الحد الأدنى من المخاطر الاستثمارية
AA	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
A	مخاطر ائتمانية منخفضة
BBB	مخاطر ائتمانية متوسطة
BB	مخاطر ائتمانية اساسية

B	مخاطر ائتمانية مرتفعة
CCC	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
CC	قريب متخلف عن السداد
C	متخلف عن السداد

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي
لمناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢ ص ١٠

حيث يوضح الجدول مؤشرات التقييم لمستويات المخاطر الاستثمارية التي اعتمدها عدد من الجهات الدولية وهي (أي اتش اس) و(كابنتيل انتليجش) و(وفتيش موديز) و(ستاند موديز) وقد تضمن كل مستوى من المستويات اعلاه ثلاث مستويات اخرى، ولغرض الوقوف على المستوى العام تم الاكتفاء بالمستويات المؤشرة في الجدول^(١).

وقد جاء المستوى الائتماني السيادي للعراق وفق المؤشرات أعلاه بين CC-B ، أي أن العراق قد كان خلال عامي ٢٠٢١ بمستوى بين مخاطر ائتمانية مرتفعة وبين مؤشر قريب من التخلف عن السداد حسب جهات التقييم المذكورة. أما على المستوى العربي فقد جاءت الامارات بمستوى AA تلتها قطر بمستوى A، أي مخاطر ائتمانية منخفضة جدا ومنخفضة على التوالي. أما أدنى المستويات فقد جاءت سوريا بمستوى C أي متخلفة عن السداد وكانت قبلها كل من اليمن والسودان بمستوى CC أي قريب من التخلف عن السداد.

أما من حيث التسلسل العالمي والعربي حسب مؤشر (فيتش) فقد جاء العراق بالتسلسل ١٧٢ عالميا و١٣ عربيا من حيث درجة مخاطر الائتمان . وقد جاءت الامارات بالمرتبة ٢٧ دوليا والاولى عربيا. أما ادنى الدول العربية فقد جاءت السودان بالمرتبة ١٩٩ عالميا من مجموع الدول البالغ ٢٠٠ دولة. حيث يقف هذا المؤشر الصادر عن وكالة (فيتش) القوة النسبية لـ ٢٠٠ دولة ومدى تأثيرها بالصدمات عبر ثلاث ابعاد اقتصادية وسياسية وتشغيلية.

وقد أشار مؤشر المخاطر السيادية الذي أعدته مجموعة (PRS) والتي يتسم بكونه مؤشرا مركبا معبرا عن المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية لـ ١٤٠ دولة ليحتل العراق وفق هذا المؤشر تسلسل ٩٥ وفق المؤشر المركب وتسلسل ١١٩ عن المخاطر السياسية، في حين نجد أن المخاطر المالية والاقتصادية اقل من السياسية

بكثر، حيث جاء العراق بالتسلسل ٤٠ و ٤٩ على التوالي. مما يؤثر مدى تأثير الوضع السياسي على مخاطر الاستثمار وبالتالي على عملية جذب الاستثمار. والجدول (٢) التالي يبين ترتيب العراق وبعض الدول العربية ضمن مؤشري (فيتش) و (PRS) :

جدول (٢) يبين ترتيب العراق وبعض الدول العربية وفق مؤشري فيتش و PRS لمخاطر الاستثمار السيادية

الدولة	مؤشر فيتش		مؤشر PRS	
	التسلسل العربي	تسلسل عالميا	التسلسل العربي	تسلسل عالميا
الامارات	١	٢٧	٢	٢١
السعودية	٢	٤٢	١	٢٧
قطر	٣	٤٣	٣	٥٢
العراق	١٣	١٧٢	٩	١١٩
سوريا	١٨	١٩٠	١٧	١٣٧
السودان	٢٠	١٩٧	١٨	١٤٠
مجموع الدول	21	200	18	141

المصدر: استلت من تقرير مناخ الاستثمار العربي ٢٠٢٢ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

(٢) مؤشرات مخاطر الدولة المتعلقة بالتجارة:

لقد اشار مؤشر (كريد نيدو) الى المخاطر التجارية تتعرض لها الصادرات الى الدولة المعنية، وقد شمل التصنيف ١٤١ دولة وفق ثلاث مستويات (مخاطر منخفضة، متوسطة المخاطر، ومخاطر مرتفعة) وقد جاء العراق بالتسلسل ١٢٦ عالميا وتسلسل ١٢ عربيا. أي أن هناك احتمالية مخاطر مرتفعة ناتجة عن الاحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات التجارية للدولة المصدرة اليها، وهذا يؤثر أن العراق في دائرة تلك المخاطر مما يؤدي الى التردد في الحركة التجارية للمستثمرين.

(٣) مؤشرات مخاطر الدولة المتعلقة بالاستثمار والاعمال:

لقد تم اعتماد مؤشر (كريد نيدو) الذي شمل ٢٤١ دولة ، حيث أشار التصنيف على ان العراق قد احتل التسلسل ١٩٥ من حيث مخاطر مناخ الاعمال على المستوى المؤشر العام ، في حين كان على مستوى المؤشرات الفرعية كما موضح في الجدول (٣) التالي:

جدول(٣) يوضح تسلسل العراق ضمن مؤشر (كريد نيدو) عن المخاطر المتعلقة بالاستثمار والاعمال

الترتيب عربيا	البلد	المؤشر المركب عن مخاطر مناخ الاعمال	المؤشرات الفرعية		
			مؤشر عن مخاطر العنف السياسي	مخاطر مصادرة الملكية والاجراءات الحكومية	مخاطر الناجمة عن تحويل العملة
١٥	العراق	١٩٥	٢١٣	١٢٧	١٩٨
٢٢	البلدان العربية (متوسط)	١٣٢	١٨٠	١١٣	١٤٧
	مجموع البلدان	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١

المصدر: استلت من تقرير المؤسسة العربية ص ١٨

(٤) مؤشرات الاداء الاقتصادي:

رغم أن العراق قد أحتل الترتيب الاول عربيا والثالث عالميا من حيث توافر الموارد الطبيعية، إلا أن العراق لم يقيم باستثمار تلك الموارد بشكل صحيح باستثناء قطاع النفط الذي يشكل أكثر من ٥٤% من الناتج المحلي الاجمالي. ولمعرفة ما حققه العراق من مناخ استثماري جاذب لاستثمار تلك الموارد المتاحة تم اللجوء الى بعض مؤشرات الاداء التي تضمنت عدد من مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي واخرى مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي ل ١٩٣ دولة من دول العالم منها ٢٢ دولة

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

عربية. وفي مقدمة هذه المؤشرات هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث جاء تسلسل العراق ٦١ عالميا والسادس عربيا. رغم ارتفاع اسعار النفط وزيادة معدلات التصدير، الا ان العراق جاء في نهاية الثلث الاول للدول التي شملها المؤشر. وجاء تسلسل العراق ١١٧ عالميا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وجاء بالتسلسل الابعد لمؤشر معدلات التضخم الذي احتل ١٤٩ من مجموع الدول التي شملها التقييم والبالغة ١٩٣ دولة.

أما عن مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي ، فقد جاء تسلسل العراق ١٢ من حيث صافي الاقتراض من الناتج المحلي الاجمالي. كما بلغ تسلسله ٩٧ عن نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي. وجاء تسلسله بالمرتبة ٢٦ من حيث رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي من الدولار. كما مبينة في الجدول (٤) الاتي:

جدول (٤) يبين بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي

عدد الدول	التسلسل	المؤشرات الاقتصادية
مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي		
١٩٣	٦١	- مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
١٩٣	١١٧	- معدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي
١٩٣	١٤٩	- مؤشرات معدل التضخم
مؤشرا الاداء الاقتصادي الخارجي		
١٩٣	١٢	- صافي الاقتراض من الناتج المحلي
١٩٠	٩٧	- اجمالي الدين الحكومي من الناتج المحلي
١٩٢	٢٦	- رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي

المصدر: استلت من الجداول الواردة في تقرير المناخ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات ص ١٧-١٨

٥) مؤشرات الحوكمة:

يقوم البنك الدولي بإصدار تقارير سنوية عن مؤشرات الحوكمة لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول. وتتضمن مؤشرات الحوكمة قياس ستة أبعاد هي (المشاركة والمسائلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد) حيث يؤثر كل مقياس عن مدى تحقق الأبعاد المشار إليها والتي تعبر عن الآتي^(٨):

- مؤشر الجودة التنظيمية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة مثل ضبط الاسعار، تطبيق التعريفات الضريبية التنظيمية، الساسة التجارية ، البنية التنظيمية للأعمال.
- مؤشر سيادة القانون: ويعمل المؤشر على تقييم ثقة المستثمرين في تنفيذ القوانين والتعليمات التنظيمية. مثل جودة نفاذ العقود، حقوق الملكية، سرعة الاجراءات القضائية، الثقة بالسلطة القضائية،
- مؤشر الاستقرار الساسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر حالة عدم الاستقرار كالصراعات المسلحة والعنف، الاضطرابات الاجتماعية كالاحتجاج والتظاهر، والارهاب.
- مؤشر المشاركة والمسائلة: يعبر عن قدرة مواطني الدولة في المشاركة في الانتخابات وحرية التعبير والاعلام الحر.
- مؤشر السيطرة على الفساد: ويقيس جدية السلطات في مكافحة الفساد .

وقد أشار تقرير البنك الى المؤشرات الى قياس ابعاد الحكم الرشيد في العراق عام ٢٠٢١ ، وقد كان ترتيبه في مستويات متدنية في تطبيق الحكم الرشيد، وجاء تسلسله في ترتيب الدول التي شملها المقياس في التسلسلات المتأخرة في معظم المؤشرات وجاء ترتيبه عالميا ١٩٠ من مجموع ٢١٤ دولة وعربيا بالتسلسل ١٦ من مجموع الدول العربية ل٢٢ دولة، وكما موضح في الجدول(٥) التالي:

جدول (٥) يوضح ترتيب العراق وفق مؤشرات الحوكمة

الترتيب العربي	العالمي	مكافحة الفساد	سيادة القانون	الجودة التنظيمية	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	المشاركة والمسائلة
١٦	١٩٠	١٩٠	٢٠١	١٩١	١٨٩	٢١٠	١٦٥
٢٢	٢١٤	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢١٣	٢٠٨

المصدر: البنك الدولي، تقرير مساعدة البلدان على التكيف مع عالم
متغير لسنة ٢٠٢٢

وقد جاء هذا التسلسل المتأخر للعراق نتيجة اخفاقه في تطبيق أبعاد الحكم الرشيد الستة المشار إليها، حيث يوضح الجدول الترتيب المتأخر من بين دول العالم التي شملها القياس، وكان أكثر تلك الابعاد تأخرا هو الاستقرار السياسي الذي جاء ترتيبه ٢١٠ من مجموع الدول البالغة ٢١٣ دولة. وكان أفضلها هو بعد المشاركة والمسائلة حيث جاء تسلسله ١٦٥ من ٢٠٨ دولة شملها القياس.

٦ مؤشرات بيئة أداء الاعمال:

رغم تحسن مستويات مؤشر أداء الاعمال على مستوى بعض الدول العربية، إلا انه كان تحسنا طفيفا خلال العام ٢٠٢١. حيث شمل هذا المؤشر المؤشرات التفصيلية وهي (التعامل مع حالات الاعسار، حماية المستثمرين الصغار، دفع الضرائب، الحصول على الائتمان، الحصول على الكهرباء، نفاذ التعاقدات) . وقد جاء العراق في التسلسلات المتأخرة في عدد من المؤشر التفصيلية، لا سيما حالات التعامل مع حالات الاعسار الذي جاء في المرتبة الاخيرة للدول الذي شملها هذا المؤشر والبالغة ١٦٨ دولة. وجاء بالمرتبة قبل الاخيرة بالنسبة لمؤشر الحصول على الائتمان بتسلسل ١٨٦ من مجموع ١٨٧ دولة، كما موضح ذلك في الجدول (٦) التالي:

جدول يبين مؤشرات أداء الاعمال في العراق لعام ٢٠٢١

المؤشر العام	التعامل مع حالات الاعسار	حماية المستثمرين الصغار	دفع الضرائب	الحصول على الائتمان المالي	نفاذية التعاقدات	الحصول على الكهرباء
١٧٢	١٦٨	١١١	١٣١	١٨٦	١٤٧	١٣٧
مجموع الدول ١٩٠	١٦٨	١٩٠	١٨٧	١٨٧	١٩٠	١٨٧

المصدر: بيانات نشرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها عن مناخ الاستثمار ٢٠٢٢

ثالثا: حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للمنطقة العربية:

لقد بلغت حجم الاستثمارات الاجنبية للمنطقة العربية عام ٢٠٢١ بمقدار ٥٣ مليار دولار، تشكل نسبة ٦,٣% من حجم التدفقات الاستثمارية للدول النامية، وتمثل نسبة ٣,٣% من اجمالي التدفقات الاستثمارية على مستوى العالم والبالغة حجمها بنحو ١,٥٨ ترليون دولار. وقد استحوذت خمس دول عربية على نسبة ٩٦% من تلك التدفقات ، وكانت الامارات في مقدمة هذه الدول التي بلغت حجم التدفقات الاستثمارية اليها بنحو ٢٠,٧ مليار دولار تمثل ٣٩% من اجمالي التدفقات للمنطقة العربية، ثم تلتها المملكة العربية السعودية بمقدار ١٩,٣ مليار مثلت ٣٦,٥% من اجمالي التدفقات . ثم مصر بالمرتبة الثالثة بمقدار ٥,١ مليار دولار وسلطنة عمان في المرتبة الرابعة بمقدار ٣,٦ مليار دولار ، أما المرتبة الخامسة فقد مثلتها المغرب بحجم تدفقات بلغت ٢,٢ مليار دولار.

رابعا: حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية للعراق:

شهد العراق تدفقات استثمارية أجنبية محدودة عام ٢٠٢١، نتيجة عن عدم قدرة مناخه الاستثماري في جذب الاستثمارات لا سيما الاجنبية منها. حيث يشير الجدول (٧) الى حجم تلك التدفقات مع عرض للدولتين التي أخذت المرتبة الاولى والثانية عربيا وللدولتين الاخيرتين في الترتيب، فنجد أن العراق قد استقبل تدفقات استثمارية تمثلت في ٧ مشاريع لسته شركات وبتكلفة بلغت ١١١٥,٥ مليون دولار وظفت نحو

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدرا سات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٣١٧ فرد. في حين جاءت دولة الإمارات في المرتبة الاولى حيث بلغت عدد المشروعات الاستثمارية في تلك السنة بنحو ٤٥٥ مشروعا من خلال ٤٢٦ شركة وبكلفة بلغت ٦٥٦٦,٦ مليون دولار. ثم تلتها

جدول (٧) يبين حجم الاستثمارات الاجنبية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية
لعام ٢٠٢١

الدولة	التسلسل	عدد المشاريع	الكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	عدد الشركات المنفذة	عدد الوظائف المتحققة
الامارات	١	٤٥٥	٦٥٦٦,٩	٤٢٦	٢٠٩٩٦
المملكة العربية السعودية	٢	١٢٦	٩٢٥٦,٦	١٠٢	١٧٥٠١
العراق	١٠	٧	١١١٥,٨	٦	٣١٧
جيبوتي	١٦	١	٤,٧	١	٣١
لبنان	١٧	١	٠,٥	١	١٠

المصدر: استلئت من الجدول الواردة في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
حول مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ٢٠٢٢ ص ٤٨

المملكة العربية السعودية التي استقبلت ١٢٦ مشروعا تنفذها وتديرها ١٠٢ شركة وبكلفة استثمارية بلغت ٩٢٥٦ مليون دولار، وقد جاءت السعودية في المقدمة من حيث الكلفة الاستثمارية. أما الدولتين الاخيريتين في الترتيب العربي لاستقبال التدفقات الاستثمارية فجاءت جيبوتي بالمرتبة قبل الاخيرة وباستقبال مشروع واحد وبكلفة ٤,٧ مليون دولار، وقد أخذت التسلسل ١٦ عربيا. وجاءت لبنان بالمرتبة الاخيرة وبمشروع واحد وبكلفة ٠,٥ مليون دولار.

خامسا: حجم الاستثمارات العربية في العراق:

بلغت عدد الاستثمارات العربية عام ٢٠٢١ في العراق بنحو ٤ مشاريع بكلفة استثمارية بلغت ٧٤٥,٦ مليون دولار، وظفت هذه المشروعات ٢٤٣ شخص. وقد

جاء تسلسل العراق الثامن من حيث عدد مشاريع الاستثمارات العربية . اذ جاءت السعودية في الترتيب الاول بعدد ٣٨مشروعا وبكلفة اجمالية بلغت ١٢٩٢,٢ مليون دولار، وظفت ٣٩١٨ شخص تلتها الامارات بالمرتبة الثانية ب٢٩ مشروعا. وجاءت كل من جيبوتي والاردن بالتسلسلات الاخيرة في حجم الاستثمارات العربية . وكما موضحة في الجدول (٨) التالي:

جدول(٨) يبين حجم الاستثمارات العربية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية
عام ٢٠٢١

الدولة	الترتيب العربي	عدد المشاريع	الكلفة الاستثمارية	عدد الوظائف المتحققة
السعودية	١	٣٨	١٢٩٢,٢	٣٩١٨
الامارات	٢	٢٩	٣٨٤,٤	١٦٠٦
العراق	٨	٤	٧٤٥,٦	٢٤٣
جيبوتي	١١	١	٤,٥	٣١
الاردن	١٢	١	٢١,٩	١٣

المصدر: استلت من الجدول الوارد في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
حول مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ٢٠٢٢ ص ٤٩

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في أي اقتصاد لارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد (الادخار، الاستهلاك، التوظيف، الناتج... الخ). كما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في تصحيح بنية الاقتصاد الوطني لصالح التوازنات الهيكلية. كما أنه يعد احد دعائم التنمية المستدامة لما يؤديه من زيادة في الطاقة الإنتاجية، هذا فضلا عن علاقته الايجابية مع النمو الاقتصادي. ولغرض الوقوف على بيئة الاستثمار في العراق قام البحث بدراسة مخاطر الاستثمار وفق مجموعة من المؤشرات التي اعدتها نحو ٢٠ مجموعة دولية والتي تضمنت نحو أكثر مائة من المؤشرات الاساسية والفرعية للوقوف على ما حققته الدول من بيئة استثمارية ناجحة.

أولاً: الاستنتاجات:

فيما يأتي إيجاز لما توصل اليه البحث من نتائج عن البيئة الاستثمارية في العراق:

- ١- اشار البحث الى أن العراق قد وقع بين بين مخاطر انتمائية مرتفعة وبين قريب من التخلف عن السداد ضمن مجموعة التقييم السيادي، أي في المراحل المتأخرة لمؤشرات تقييم السيادي. وقد جاء تسلسله ب ١٧٢ عالميا ضمن الدول التي شملها التقييم والبالغة ١٩٩ دولة وتسلسله ١٣ عربيا.
- ٢- أما من حيث مؤشر مخاطر الاستثمار المتعلقة بالتجارة، فقد بين مؤشر (كريد نيدو) أن العراق قد احتل الترتيب ١٢٦ عالميا. وقد جاء العراق بالترتيب ١٩٥ من حيث مخاطر التي شملها مؤشر المذكور والمتعلقة بصلاحية مناخ الاستثمار من مجموع الدول التي شملها المؤشر والبالغة ٢٤١ دولة، وجاء مؤشر مخاطر العنف السياسي الاعلى ضمن المؤشرات الفرعية حيث بلغ تسلسله ٢١٣
- ٣- وقد جاء العراق في مواقع افضل نسبيا ضمن مؤشرات الاداء الاقتصادي، والمتضمنة معدل النمو الناتج المحلي ومؤشر التضخم ورصيد الحاب الجاري من الناتج المحلي، وهذا يعود ليس بفضل الاداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية، وانما يعود الى زيادة انتاج وتصدير النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية .
- ٤- اما من حيث مؤشرات الحكم الرشيد التي تضمنت ٦ مؤشرا فرعية جاء العراق بتسلسل ١٦٥ من حيث المشاركة والمسائلة كأفضل من بقية المؤشرات للحكم الرشيد التي كان أسوأها هو الاستقرار السياسي الذي احتل العراق الموقع ٢١٠ من مجموع الدول البالغة ٢١٣ دولة.
- ٥- وقد احتل العراق ايضا مواقع متأخرة ضمن مؤشرات صلاحية بيئة الاعمال ١٧٢ من مجموع ١٩٠ دولة شملها المؤشر.
- ٦- في ضوء تلك المؤشرات عن صلاحية بيئة الاستثمار نجدها قد انعكست سلبا على التدفقات الاستثمارية الاجنبية او العربية، حيث كان نصيب العراق من الاستثمارات الاجنبية عام ٢٠٢١ بنحو ١,١١٥ مليار دولار، من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية للمنطقة العربية والبالغة ٥٣ مليار، توزعت على ٧ مشاريع كانت معظمها في مجال قطاع النفط. وكان تسلسله السابع عربيا من حيث حجم الاستثمار الاجنبي. كما بلغت التدفقات الاستثمارية العربية خلال السنة المذكورة بنحو ٧٤٩,٧ مليون دولار تمثلت في ٤ مشاريع، وقد جاء تسلسله الثامن عربيا.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث والتي تشير الى تدني مستويات صلاحية البيئة الاستثمارية في العراق، وما قد يتعرض له الاستثمار من مخاطر نتيجة لظروف العراق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والامني والبيروقراطيات المنفردة للاستثمار، فضلا عن الفساد الاداري والمالي وعدم قدرة الدولة على تطبيق الحكم الرشيد وعدم نفاذية التشريعات، كل هذه الازواض قد انعكست على ترتيب العراق وفق المؤشرات الدولية لمخاطر الاستثمار التي جعلت من العراق في الترتيب الاخير من مجموع الدول التي شملها التقييم. هذه من ناحية ومن ناحية اخرى لم يتمكن العراق من تنشيط قطاعاته الاقتصادية معتمدا فقط على العائدات الناجمة عن الصادرات النفطية، وان الاتكال على القطاع النفطي يجعل من العراق في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتشير بعض التوقعات الى احتمالية تراجع الطلب على النفط خلال العام ٢٠٢٣ نتيجة لتوقع ركود اقتصادي عالمي ناجم عن تداعيات الحرب الروسية الاكرانية، وعودة جائحة كورونا عالميا، مما قد يؤدي الى تراجع اسعار النفط كما حدثت في العام ٢٠١٨-٢٠١٩. وتحسبا لهذه التوقعات على العراق أن يهتم بشكل جاد لتهيئة بيئة استثمارية، ومعالجة التحديات التي تواجه معالجة تحسينها من أجل تحقيق القدرة التنافسية الدولية على جذب الاستثمار من خلال التوصيات الاتية:

- (١) تشكيل هيئة عليا برئاسة رئيس الوزراء، تكون مهمتها وضع استراتيجية وطنية لتصحيح بيئة الاستثمار، ترتبط بها لجان فرعية لمتابعة تسهيل الاجراءات والحد من الصعوبات التي تواجه عملية جذب الاستثمار.
- (٢) تطبيق حكم الرشيد في السياسات المتبعة في النشاط الاقتصادي، لتسهيل إجراءات الاستثمار وفق اهداف التنمية، والعمل بشفافية ونفاذية القوانين والانظمة على الجميع.
- (٣) العمل بمبدأ النافذة الواحدة في منح اجازات الاستثمار، لتسهيل عملية الحصول على الرخص الاستثمارية وتقليل الاجراءات المقيدة التي تتطلب مراجعات مؤسسات عديدة لتقليل حالات الفساد والارتشاء.
- (٤) على الحكومة العراقية التعامل مع بيئة الاستثمار بشكل ديناميكي ومستمر وفق الظروف والمستجدات الدولية لتمكين العراقي من أن يكون منافسا قويا لجذب الاستثمارات الاجنبية.
- (٥) العمل على تقييم دوري لبيئة الاستثمار في العراق، وتشخيص حالات مخاطر الاستثمار ومعالجتها لخلق بيئة قادرة على جذب الاستثمار.

- ٦) دعم القطاع الخاص الوطني وتسهيل اجراءات الحصول على اجراءات الاستثمار، وابعاد القوى المتنفة في القرارات الاستثمارية التي تعرقل دور القطاع الخاص الوطني في استثمار امواله داخل العراق.
- ٧) دراسة امكانية اصلاح المناخ الاستثماري وفق المعايير الدولية لجذب الاستثمارات الاجنبية ، مع التواصل مع المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة لتحسين موقع العراق في مؤشرات التقييم الدولية لمخاطر الاستثمار.